

في مجال تعزيز الطاقات البديلة

تدشين المحطة الريحية «خلادي» بطنجة اعتراف بجهود المغرب



أبرز الرئيس المدير العام للمجموعة السعودية (أكوا باور) بادي يادمانان، أن تدشين المحطة الريحية «خلادي»، نهاية الأسبوع الماضي، بطنجة، يعد بمثابة اعتراف بجهود المغرب في مجال تعزيز الطاقات البديلة، ويتماشى مع السياسات العمومية البيئية التي تتخبط فيها المملكة. وقال يادمانان، خلال مؤتمر صحفي عقب تدشين المحطة الريحية، التي أنجزتها المجموعة السعودية باستثمار قدره 1.7 مليار درهم، بمشاركة المصرف الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، «...» تعتبر أنفسنا محظوظين بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المغرب من خلال تنفيذ مقاربة طاقة فعالة وصديقة للبيئة والتي تعمل على تقوية التزود الموثوق بالكهرباء انطلاقاً من الطاقات المتجددة، وأضاف أن «المغرب غني بموارد متجددة مما يتيح له تقليص فاتورة استيراد الوقود والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي للعدود

لكونه لا يقتصر فقط على الدعم الحكومي المباشر بل على تدخل الفاعلين الخواص الذين سيوفرون الكهرباء في بيئة تنافسية. كما سلط مسؤول البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية الضوء

ماهي
المقاومات
المواطنة..

حبيبة حكيم العلوي

لا جدال أننا نعيش حالة من عدم التواصل بين مؤسساتنا، والدليل هو ما عشناه نهاية الأسبوع الماضي، من تناقضات صارخة، في مجموعة من اللقاءات ذات الطابع الاقتصادي بمراكش التي تحدثت عن الاقتصاد التضامني بالكثير من العبث..

لا أدري لماذا يتم تصنيف الاقتصاد بمسميات غريبة، يتم استصدارها لغاية في نفس من «أبدعها» لأن الاقتصاد التضامني المتحدث عنه «عندنا» هو الذي يشكل العمود الفقري، عند الآخرين، وحتى لا نذهب بعيداً، فالمقاومات الصغيرة جداً والمقاومات الصغيرة، والتعاونيات، هي المحرك، التي تجعل اقتصاديات الدول المتقدمة تدرك الدورة الاقتصادية، والعكس ليس صحيحاً.

لست أدري لماذا أصبحت أشمئز من اللقاءات التي تنظمها بعض البنوك وبعض المسؤولين عن المقاومات الصغيرة والمتوسطة وفي بعض الأحيان صندوق الضمان المركزي وبعض الوكالات التي لا محل لها من الإعراب، لتؤكد بطريقة اعتباطية جعلتها الأبدية، بات من الضروري تحسين تنافسية هذه المقاومات، التي تشكل 95 في المائة من النسيج المقاوم المغربي، في مجال الاستثمار والتمويل والإعفاءات الضريبية..

تقول كل ذلك، ويبقى الحال على ما هو عليه، وتمر سنة أخرى ويتم الحديث عن برامج لم تر النور أصلاً.. إلا من خلال الحديث عنها خلال ندوات ولقاءات.. ما هذا.. ولماذا.. نجد بعض البنوك ترتمي في أحضان الشركات العابرة للقطاعات، ذات الجنسيات المتعددة، بدون وجه حق وتترك المقاومات المغربية، وفي ذات الوقت نتحدث هذه الجهات عن المقاومات المواطنة، فما هي يا ترى المقاومات المواطنة.

دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في النموذج التنموي

يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يلعب دوراً أساسياً في إرساء السلم الاجتماعي، وهو شرط لا محيد عنه لكي تتمكن المقاومة المواطنة من تحسين مردوديتها وتطوير آليات اشتغالها وبالتالي المساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق فرص جديدة للعمل، من أجل مكافحة الفقر والأقصاء والهشاشة. وسجل أن «تعاقدية اليوم، ليست هي تعاقدية الأمس، لا من حيث التسيير والتدبير، ولا من حيث المنجزات التي تحققت بفضل تبني استراتيجية تشاركية تروم، على الخصوص، استمرار إسداء الخدمات وعصرية المؤسسة، وتنمية مواردها والحفاظ على توازنها المالية، بالإضافة إلى تحسين الأداء وتنوع الخدمات وتوسيع مجالها وتقليصها من المنخرطين وتعزيز التعاون التعاقدية الوطني والإقليمي والدولي».



التطورات التي تعرفها المملكة، من خلال رؤية مندمجة كفيلا بإعطائه نفساً جديداً وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره ومعالجة نقط الضعف وبرز عبد المومني أن قطاع التعاقد

أكد رئيس المجلس الإداري للتعاقدية العامة لموظفي الإدارات العمومية نهاية الأسبوع الماضي، بمراكش، أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يمكن أن يساهم في النموذج التنموي الذي يتوخى المغرب تبنيه. وأضاف في كلمة له خلال يوم دراسي نظم حول موضوع «إلى أي حد سيساهم التعاقد في بلورة نموذج تنموي جديد لتزويد الجهود المتقدمة»، أن مشروع المجتمع المدني الديمقراطي الذي يسعى المغرب إلى تحقيقه يتطلب بلورة رؤية مندمجة تعتمد على نموذج تنموي جديد، يتوخى تهيئة الثروة اللامادية للحد من الفوارق الاجتماعية والاستجابة لحاجيات المغاربة في العيش الكريم. وذكر في هذا الصدد، بختاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، والذي دعا فيه جلالة إلى إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي لمواكبة

مواصلة أشغال الندوة الدولية حول الحالات العامة للمقاومات والمقاوم المواطن



السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مناسبة لتشخيص الحالات المتعلقة بالتحول الاقتصادي والتكنولوجي، والعمل على تحديد حلول إيجابية على المستوى الدولي، مع بلورة حلول واقتراحات بهدف تسريع هذه العملية بالنسبة للمقاومة المواطنة.

تجدر الإشارة إلى أن فينكز أند دوورز، تعد منصة للقاءات الدولية لتسريع التحول بالنسبة للمقاومات، حيث تشكل فضاء للاستشارة ومواكبة الحكومات والمقاومات في تحقيق التحول والتأثير الإيجابي، إذ تروم جمع، وعلى نحو منظم، الرواد الذين يعملون على تطوير حلول جديدة تستجيب للتحديات العالمية في هذا المجال.

وبخصوص ورشة حول موضوع، التمويل.. الاستثمار من أجل دعم روح المقاومة المواطنة، فإشار المتدخلون إلى مكانة المساعدات المالية المقدمة والآليات المصاحبة لها، مبرزين أنه في زمن التعاون والتكنولوجيا، ظهرت قنوات جديدة للتمويل لا زالت في طور التطور. وتشكل هذه الظاهرة، المنظمة بمبادرة من الشبكة الدولية، فينكز أند دوورز، (المفكرون والفاعلون) يومي 30 يونيو وفاتح يوليو بشراكة مع جمعية الصويرة موكاتور ومجموعة المكتب الشريف للفوسفات وصندوق الإبداع والتدبير، ملققي لتبادل الممارسات الفضلى، وتتمين منطق وعملية الالتزام الضرورية لتحويل المقاومة، وجعل الدينامية الاقتصادية تتجاوب مع انتظارات المجتمع.

الإعمال، التي خصصت لمناقشة أفضل السبل لتتبع تعزيز المقاومة بطريقة مسؤولة، حيث أجمع المشاركون على ضرورة تكوين جيل جديد من رواد المسؤولين، معتبرين أن روح المقاومة تعمل على ترسيخ الروح الجماعية. أما الورشة المرتبطة بموضوع «التعاون بين القطاعين العام والخاص.. تطوير التعاون بين القطاعين له أثر اجتماعي»، فكانت مناسبة للمؤتمرين لدراسة الظروف المواتية لإرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص، خلافة وجريئة لغاثة المجتمع، حيث ذكروا بهذه المناسبة، أن هناك انخراط كبير في العديد من الخدمات من قبل الدولة والمقاومات الكبرى بهدف إنجاز، وعلى نحو مشترك، مشاريع تنموية ذات المنفعة العامة.

تواصلت أول أمس، بمدينة الصويرة، أشغال الندوة الدولية المنظمة حول موضوع «الحالات العامة للمقاومات والمقاوم المواطن» بتنظيم مجموعة من الورشات الموضوعاتية الهادفة إلى إغناء مضمون «إعلان الصويرة» الذي سيتوج هذا الملتقى. وفي هذا الصدد، شكلت هذه الورشات فضاء للتفكير والتفاسم في إطار مجموعات صغيرة، حيث إلتامت بيتب الذاكرة (الذي يوجد في طور الإنجاز)، ثلة من الفاعلين المنتمين للقطاع العام والخاص، والأكاديميين والمجتمع المدني، من أجل تحديد الظروف المواتية لتسريع انخراط المقاومات والمقاولين المواطنين والرفع من مستوى أنشطتهم. وخلال ورشة حول موضوع «التربية وريادة

